مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 14، عدد رقم: 01، مارس 2025، صص: 157- 185

تاريخ الاستلام(2024/05/02)تاريخ القبول (2024/09/28)تاريخ النشر (2025/03/30)

القول المفيد في دلالة المبالغة في قوله تعالى: (وما رَبُّكَ بِظَلّامٍ للعبيد)

The Beneficial Statement on the Indication of Hyperbole in the Almighty's saying: "And your Lord is not unjust to His servants"

ملاذ زليخة

جامعة دمشق –(سوريا)، mlzpresent@gmail.com

ملخص:

يركز هذا البحث على دراسة دلالة المبالغة في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت، 46]؛مع تسليط الضوء على اختلاف العلماء حول صيغة "فَعَّال" ودلالتها بين المبالغة والنسبة. يسعى البحث إلى تقديم رؤية لغوية وبلاغية شاملة توضح دلالة المبالغة في هذه الآية، مستندًا إلى أدلة قوية من النصوص القرآنية والشواهد الشعرية التي تعزز فهم المعاني وتدعم التحليل البلاغي. تنبع أهمية البحث من إلقاء الضوء على هذه القضية اللغوية الدقيقة المرتبطة بعدل الله تعالى، ويهدف إلى تحليل دلالة المبالغة من خلال استعراض التخريجات اللغوية والبلاغية المختلفة، وتقديم تفسير يعزز الفهم القرآني. توصل البحث إلى أن دلالة المبالغة في هذه الآية تتجاوز مجرد التعبير عن الكثرة، بل تؤكد بشكل قاطع نفي الظلم عن الله تعالى. كما أبرز أهمية السياق في تشكيل المعاني وتوجيه التفسيرات، مما يعزز التحليل البلاغي للنصوص القرآنية.

كلمات مفتاحية: المُبالغة؛ ظَلّام؛ فَعّال؛ النِّسْبَة؛ النَّفي؛ الظُّلْم؛ العَدْل؛ الصِّفَة.

Summary:

This research focuses on studying the indication of hyperbole in the Almighty's saying: "And your Lord is not unjust to His servants"

المؤلف المرسل: ملاذ زليخة، **الإيميل:**mlzpresent@gmail.com

[Fussilat, 46] while highlighting the differences among scholars regarding the form doer "فَعَّال" and its implications between hyperbole and attribution. The study aims to provide a comprehensive linguistic and rhetorical perspective that clarifies the hyperbolic meaning in this verse, supported by strong evidence from Quranic texts and poetic examples that enhance the understanding of meanings and support rhetorical analysis. The importance of this research lies in shedding light on this nuanced linguistic issue related to the justice of Allah Almighty, aiming to analyze theindication of hyperbole by reviewing various linguistic and rhetorical interpretations and providing an explanation that enhances Quranic understanding. The research concludes that the indication of hyperbole in this verse transcends merely expressing abundance; it firmly affirms the negation of injustice from Allah Almighty. It also emphasizes the importance of the context in shaping meanings and guiding interpretations, which enriches the rhetorical analysis of Quranic texts.
Keywords:hyperbole; Excessively Unjust (Ẓallām); Intensive (Fa‘‘āl); Attribution (Nisba); Negation; Injustice; Justice; Attribute

1.مقدمة :

الحمد لله الذي تنزّه عن الظلم واصطفى لعباده العدل، والصلاة والسلام على رسول الله الذي بُعث ليكمّل مكارم الأخلاق، وينير العقول بالحق والهدى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدّين.

أما بعد،

إن البحث في معاني القرآن الكريم وأسرار بلاغته يعدّ من أشرف المجالات العلمية التي يتنافس فيها الباحثون والمفسرون؛ لما يحمله من عمق دلالي وإعجاز بياني يُثري الفهم ويكشف عن جوانب الإعجاز الإلهي، خاصةً حين يتعلق الأمر بتأمل دقيقٍ لمعاني الآيات التي تبرز صفات الله تعالى المطْلَقة، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ**﴾[فصلت، 46]؛ حيث تتجلى في هذه الآية الكريمة صورة من صور المبالغة في نفي الظلم عن الله سبحانه وتعالى.

وقد اختلفت آراء العلماء وتباينت وجهات نظرهم في توجيه معنى المبالغة في الآية، فذهبوا مذاهب شتى في سبيل أن يكون معنى المبالغة هنا يليق بجلال الله وعظمته وعدله المطلق، وكونه لا يظلم مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، حتى ذهب بعضهم إلى أن لا

مبالغة في الآية أصلاً، فوجهها توجيهًا آخر بعيدًا عن معنى المبالغة، حتى يجد مخرجًا يليق بأسماء الله الحسنى وصفاته العلا.

هؤلاء العلماء انطلقوا من منطلق تنزيه الله سبحانه وتعالى عن صفات النقص، فحاولوا أن ينفوا كل ما يمكن أن يُفهم على أنه إشارة إلى وجود أدنى ظلم، وإن كان نفيًا للمبالغة فيه، لأنهم رأوا أن مجرد ورود هذا التصور لا يليق بمقام الله تعالى.

من جهة أخرى، رأى فريق آخر أن المبالغة في الآية ثابتة، لكنهم اختلفوا في تفسيرها، وهذا التباين في الآراء ليس مجرد اختلاف في التفسير اللغوي فحسب، بل هو تعبير عن محاولات دؤوبة لفهم صفات الله وأفعاله على نحو يتسق مع الكمال الإلهي.

ومع أن هذه الآراء جاءت لتعزيز مفهوم التنزيه المطلق لله تعالى، إلا أنني وجدت فيها مواضع للإشكال، خاصة في طريقة تعليم بعض المدرسين لطلابهم، إذ لاحظت أن هناك من يُعلّم الطلاب أن الآية لا تحمل أيّ معنى للمبالغة، مما دفعني إلى إعادة النظر في هذه المسألة بعناية. لذا، جاء هذا البحث كاستجابة لهذه المسألة، لأسهم في توضيح الرؤية من خلال استعراض آراء العلماء المختلفة ومناقشتها، لأصل في النهاية إلى تقديم رأيي الشخصي، مدعومًا بالأدلة والشواهد التي تبين حقيقة المبالغة في هذا السياق القرآني.

سبب اختياري البحث: جذبتني ولفتت انتباهي تخريجات العلماء المختلفة لمعنى المبالغة في الآية، وهي بحق كلها تخريجات قيّمة منطقية تضفي معاني إعجازية رائعة، تزيد الآية حلاوة وجمالاً وبهاء. لكن ارتأيت رؤية أخرى تختلف عن رؤاهم أحببت أن أضيفها إلى قائمة تخريجاتهم، وهذا بالطبع ليس غريبًا، فالقرآن ـ كما نعلم ـ لا تنتهي عجائبه.

مشكلة البحث:

تركز مشكلة البحث على اختلاف التفاسير في معنى المبالغة في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، وتحديد هل كانت صيغة "فَعّال" في الآية تدل على المبالغة أوْ لا. وفي حال كانت للمبالغة، فالسؤال المطروح هو: ما الدلالة البلاغية الدقيقة لهذه المبالغة؟

يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية لغوية وبلاغية معمقة تعالج هذا التباين وتفسر دلالة المبالغة في الآية بصورة أوضح.

منهج البحث:

سيتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على رصد الظاهرة ودراستها بشكل عميق، مع تحليل جوانبها المختلفة للوصول إلى استنتاجات دقيقة. سيتم الاعتماد في ذلك على مصادر موثوقة، وشواهد دامغة تعزز الفهم، ولا تقبل التشكيك أو الإغفال من قبل أي باحث، أو مهتم بالمجال.

أهمية البحث وهدفه:

تنبع أهمية هذا البحث من معالجته لقضية لغوية وبلاغية دقيقة تتعلق بآية قرآنية تحمل معنى جوهريًا مرتبطًا بعدل الله تعالى. تتناول الدراسة تفسير دلالة المبالغة في قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾، وهي قضية أثارت تباينًا في آراء العلماء والمفسرين. يهدف البحث إلى تحليل هذه الدلالة من خلال استعراض مختلف التخريجات اللغوية والبلاغية التي قدمها العلماء، مع تقديم رؤية متكاملة ودقيقة تسهم في توضيح مفهوم المبالغة في الآية، وتعزيز الفهم اللغوي والبلاغي للنصوص القرآنية.

تساؤلات البحث: سيناقش البحث الأسئلة التالية:

–ما مفهوم المبالغة؟ وما هي أبنيتها القياسية والسماعية؟

–ما هي دلالة صيغة فَعّال في أصلها الاستعمالي؟

–كيف فهم العلماء والمفسرون معنى المبالغة في الآية؟، وما هي تفسيراتهم المختلفة حولها؟

–ما هو رأيي الشخصي في تفسير المبالغة في هذه الآية بناء على تحليل الآراء المختلفة والتفسير الشخصي؟

–ما هي النتائج التي يمكن أن نتوصل إليها في ضوء ما قدّمنا وحلّلنا؟

قبل الانتقال إلى الحديث عن مبالغة اسم الفاعل، من الضروري أن نبدأ بتوضيح مفهوم اسم الفاعل نفسه وضوابط استخدامه، هذا التمهيد يوفر الأساس اللغوي الذي يسهم في فهم أعمق للمسألة التي سيتناولها البحث لاحقًا.

1. اسم الفاعل

1.2تعريفه: هو وصف يُشتقُّ من الفعل المبني للمعلوم اللازم والمتعدي للدلالة على من قام بالحدث، أو تعلّق به على وجه الحدوث، نحو قولنا: زيدٌ راكبٌ، والزُّجاجُ مُنكسِرٌ. فراكبٌ ومُنكسِرٌ يَدُلّان على الموصوف والحدث معًا.

وأنتَ تعلمُ أن اسم الفاعل ضمن السياق يكتسب الدلالة على الزمن[1]، ففي قولنا: هذا قاتلُ زيدٍ، دلَّ اسمُ الفاعل هنا على الزمن الماضي، وكذا في قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾[إبراهيم، 10]؛ ولكنه دلَّ على المستقبل في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾[البقرة، 30]؛ ودلَّ على الحال في مثل قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ﴾[المدثر، 49]؛ وهكذا.

2.2 صوغه من الثلاثي[2]:

يُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي الصحيح سواء أكان سالماً أم مهموزًا أم مضعفًا على وزن فاعِل، نحو: ضارِبٌ، وسائلٌ، وجاءٍ، وشادٌّ، من ضَرَبَ، وسألَ، وجاءَ، وشَدَّ.

ويَصاغُ من الثلاثي المعتلّ العين على وزن فاعِلٍ بعد قلب ألفه همزة، نحو: صائمٌ، وسائرٌ، من صامَ، وسارَ. وإذا لم تُعَلّ عين الثلاثي لا تُعَلّ في اسم الفاعل، فنقول في نحو: عَوِرَ: عاوِرٌ، وفي صَيِدَ: صايِدٌ.

ويُصاغ الثلاثي المعتل اللام على وزن فاعل بعد حذف لامه منعًا لالتقاء الساكنين "حرف العلة والتنوين"، نحو: قاضٍ وغازٍ مِن "قضى وغزا".

3.2 صوغه مما فوق الثلاثي[3]:

يُصاغُ مما فوق الثلاثي الصحيح بإبدال حرفِ مضارعه ميمًا مضمومة، وكسرِ ما قبل الآخر، نحو: أَحْسَنَ يُحْسِنُ مُحْسِنٌ. وتَرَبَّصَ يَتَرَبَّصُ مُتَرَبِّصٌ. وتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ مُتَدَحْرِجٌ. اعْتَدَّ يَعْتَدُّ مُعْتَدٌّ، وأصلُ مُعْتَدٌّ: مُعْتَدِدٌ. لا تظهر حركة الحرف الذي قبل الأخير في المدغم إلا بعد فكِّ الإدغام.

ويُصاغُ اسم الفاعل مما فوق الثلاثي المُعتلّ الرباعي فما فوق بإعلال عينه إن كانت مُعلّة في الماضي، نحو الفعل "أَخافَ"، أصله: أخوَفَ، فأُعلّت العين ألفًا، والمضارع منه: يُخيفُ، وأصله: يُخْوِفُ، فأُعلّت الواو ياءً، واسم الفاعل منه: مُخيفٌ، وأصله: مُخْوِفٌ. نُقِلت

الكسرة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، ثم قُلبت الواو ياء، فصارت: مُخيفٌ على وزن: مُفْعِلٌ.

ونحو الفعل: اغتابَ، أصله: اغْتَيَبَ، فأُعلّت العين ألفًا، والمضارع منه: يَغْتابُ، وأصله: يَغْتَيَبُ، فأُعلّت الياء ألفًا، واسم الفاعل منه: مُغْتابٌ، وأصله: مُغْتَيِبٌ. تحركت الياء وما قبلها مفتوح فقلبت ألفًا، فصارتْ: مُغْتابٌ، على وزن: مُفْتَعِلٌ.

أما إذا لم تُعلّ عين الفعل الماضي فلا تُعَلّ في اسم الفاعل، نحو: أَحْوَجَ وأَخْوَلَ" اسم الفاعل منهما: "مُحْوِجٌ ومُخْوِلٌ".

وقد يخرج اسم الفاعل عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر مثل اسم المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ **حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ** ﴾[الشورى، 16]؛ فقوله: داحضةٌ، أي: مَدْحوضةٌ[4]، أي: مُبْطَلَةٌ.

وبعد استعراضنا لمفهوم اسم الفاعل وأهم القواعد والأحكام المتعلقة به، نجد أن اللغة العربية لا تكتفي ببيان الحدث عبر هذا البناء، بل تتجاوز ذلك لتضخيم المعاني وإبرازها بأساليب دقيقة ومتعددة. وهنا يأتي دور المبالغة كأداة لغوية تمنح المتكلم قدرة على التعبير عن شدة الفعل أو تكراره. فما نراه في صيغة المبالغة ليس مجرد امتداد لاسم الفاعل، بل تحول إلى أداة تعبيرية غنية تعكس عمق المعنى وتنوعه.

2. **مفهوم المبالغة**

1.3المبالغة لغةً: مِنْبَلَغَ الشيءُ يَبْلُغُ بُلوغًا وبلاغًا: وَصَلَ وانْتَهى.[5]

2.3 واصطلاحاً:"أن يدّعي المتكلم لوصف ما أنه بلغ في الشدة أو الضعف حَدّاً مُستبعَداً أو مستحيلاً"[6].

4. أبنية مبالغة اسم الفاعل

1.4تعريفها: "هي أبنية تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كمّاً أو كيفاً، لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة"[7]. وتُشتق من الثلاثي غالبًا، ومن غير الثلاثي على قلة.

قال سيبويه[8]: «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة،

فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول، وفَعّال، ومِفْعال، وفَعِل، وقد جاء فَعيل، كرحيم، وعليم، وقدير، وسميع، وبصير».

2.4 صيغ المبالغة: اختلف العلماءُ في قياسية هذه الصيغ وسماعيتها، ففي كلام سيبويه ما يشير إلى سماعيتها، يقول[9]:«وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعتَه: لَبّان، وتَمّار، ونَبّال. وليس في كل شي من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرّ: بَرّار، ولا لصاحب الفاكهة: فَكّاه». وإلى هذا ذهب أغلبُ المحدثين[10]، ومنهم من رأى أنه يجوز القياس عليها للحاجة اللغوية[11]، غير أن مجمع اللغة العربية في القاهرة قرر قياسيتها[12]. وبناء على ذلك سنقسم هذه الصيغ إلى قسمين: صيغ قياسية اطردت في أشعار العرب ونثرهم ـ وهي التي نحن بصددها ـ وصيغ غير قياسية لأنها غير مطردة وإنما سُمعت عن العرب، فلا يُقاس عليها.

2.4 **صيغ المبالغة القياسية:**

صيغ المبالغة القياسية هي الصيغ الخمسة المعروفة، وهي التي ذكرها سيبويه في النص المنقول عنه آنفاً، وهي: فَعّال، ومِفْعال، وفَعول، وفَعيل، وفَعِل. وهذه الصيغ تشتق من اللازم والمتعدي؛ لأن اسم الفاعل يشتق من اللازم والمتعدي، لكن يغلب اشتقاقها من المتعدي، وأيضاً تُشتق من الثلاثي وهو الغالب الكثير الاستعمال، وقد تُشتق مما فوق الثلاثي على قِلّة. وسأبيّن هذه الصيغ وأتحدث عنها بشيء من التفصيل:

1- **فَعّال**: من أمثلته: قَتّال، ضَرّاب، دجّال، أكّال، قوّال، ومنه قول الشاعر[13]:

وإني لَقَوّالٌ لذي البَثِّ مَرْحباً *** وأهلاً إذا ما جاء من غير مَرْصَدِ

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ، هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ11مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ** أَثِيمٍ﴾[القلم، 10- 12].وقولهم[14]: "أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ".

وهي من أكثر الصيغ ورودًا في القرآن الكريم، وصيغةُ فَعّالٍ تستعملها العرب في الأصل للدلالة على الحِرَفِ والصَّنْعةِ في باب النَّسَبِ، فيقولون مثلاً: نَجّار، خيّاط، لحّام، رسّام...إلخ. ثم استعاروها للدلالة على المبالغة، فهذه فرعٌ عن تلك، لذا يبقى المعنى الأصل ملازماً لها وإن دلَّت على المبالغة في الظاهر، فمثلاً قولهم: أكّال، أي كأن الأكل صار حرفة له وصنعة من كثرة أكله، أي إنّ صفة أكّال إضافة إلى كونها مبالغة اسم الفاعل آكِل، صارت

حِرْفةً للموصوف وصَنعة، كمهنة النّحّات والنّجّار والرَّسام، وهذا ما ارتآه المبرد عندما قال[15]:«وذلك قولك لصاحب الثَّوبِ: ثَوّابٌ، ولصاحب العِطْرِ: عَطّارٌ، ولصاحب البَزّ: بَزّازٌ، وإنما أصل هذه لتكرير الفعل، كقولك: هذا رجلٌ ضَرّابٌ، ورجلٌ قَتّالٌ، أي يكثر هذا منه، وكذلك خَيّاطٌ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل».

وكذا ارتأى ابن سيده وابن يعيش والرضي([16])، وذهب أبو بكر بن طلحة كما نقل عنه السيوطي إلى أن فَعّالاً في الصناعة أصل لها في المبالغة([17])، وارتضى هذا الرأي الدكتور فاضل السامرائي([18]).

وإجمالاً دلَّت الصفة بهذه الصيغة على ملازمة الشيء وتكراره والاستمرار عليه، كملازمة صاحب الصَّنعة لصَنعته تماماً.

والغالب أن تُشتق هذه الصيغة من الثلاثي كما مثّلتُ سابقاً، وقد تُشتق من الرباعي، نحو قولهم: دَرّاك، وجَبّار، وسَأّر، وفَحّاش، وقَصّار، ورَشّاد، وحَسّاس، كل ذلك من أَفْعَلَ([19]).

وقد تلحق التاء هذا البناء، فيكون أبلغ في تحقيق معنى المبالغة، مثل قولهم: رجلٌ نسّابةٌ، أي: عالمٌ بالأنسابِ، وناقةٌ جبّارةٌ، أي: عظيمةٌ سمينةٌ، ورجلٌ علّامةٌ، أي: عظيمُ العِلْمِ... وغيرها([20]).

2- **مِفْعال:** من أمثلته: مِفْضال، ومِقْدام، ومِنْحار، ومِدْرار، ومِهْذار، ومِقْتال، ومِطْعان، ومِعْطار... إلخ. ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا**﴾[الأنعام، 6]؛ وقوله: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ**﴾[الفجر،14]؛ ومنه قولهم أيضًا: "إنّه لَمِنْحارٌ بَوائكها"([21])، أي: كثير النّحْر للنُّوق.

وهذا البناء ليس أصلاً في المبالغة، وإنما الأصل فيه أن يكون لاسم الآلة، كالمِفتاح والمِنْشارِ وغيرها من أسماء الآلات، وإنما اسُتعير هذا البناء للمبالغة ليدل على أن الموصوف اعتاد هذا الشيء واستمرَّ وداومَ عليه حتى أصبح كالآلة له([22])، فعندما نقول: زيدٌ مِفْضال إنما نقصد أن زيداً كثير الفضل إلى حدٍّ جعله كالآلة له، لأنه اعتاد هذه الصفة واستمر عليها. وكذا مِنْحار، ومِقتال، ومِعْطار... وكل صفات المبالغة التي جاءت على هذا البناء.

وأكثر ما يُشتق هذا البناء من الثلاثي المتعدي، لكن قد يُشتق مما فوق الثلاثي، نحو[23]: مِذْياع، مِزْعاج، مِغْوار، مِكْثار، مِشْياع، مِنْفاق، مِفْضال، مِعْطاء، مِطْعام...إلخ.

وجاءَ مِفْعالٌ مُشتقًّا من الفعل اللازم أيضًا، نحو[24]: مِظْماء، مِطْراب، مِبْهاج، مِسْماح، مِجْواد، مِعْطاش، مِظْفار، مِعْطار...الخ.

ولا يُجمعُ هذا البناء جمع مذكر سالماً، وإنما يُجمعُ كما يُجمعُ الآلةُ على مَفاعيل،إلا في ضرورة الشعر[25]، نحو: مِهْذار ومَهاذير، كما يُجمعُ مِفْتاحٌ على مَفاتيحَ، وهذا نوع من تشابه الأبنية، كما أشار إلى ذلك سيبويه[26]: «والعربُ مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد». ويؤنثُ أيضاً، كما ورد في قولهم[27]: "امرأةٌ مِفضالةٌ في قَومها". لكن منهم من رأى أن تأنيثه شاذ، والأصل ألا يؤنث؛ لقولهم: "امرأةٌ مِذْكارٌ"[28]: لمن تلدُ الذكورَ، و"امرأةٌ مِئناثٌ" لمن تلدُ الإناثَ.

3- **فَعُولٌ:** ومن أمثلته:غَفُور، صَبُور، عَفُوّ، فَخُور، هَجُوم، ضَرُوب، شَكُور...إلخ.

ومنه قول أبي طالب عبد مناف[29]:

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سوقَ سِمانها*** إذا عَدِموا زادًا فإنك عاقرُ

يُطلق الوصفُ على فَعُول لمن كثُرَ منه الفعلُ ودلَّ على الدّيمومة والقوة أيضاً، قال الحريري[30]: «وبُني مثال مَن بالغَ في الفعل، وكان قوياً عليه على فَعُول، مثل صَبُور وشَكُور».

ويشبهه الرضي بأسماء الذوات، فيقول[31]: «ويجيء الفَعُولُ لما يُفعلُ به الشيءُ كالوَجُورِ لِما يُوجَرُ به، وكذلك النَّقُوعُ، والقَيُوءُ». فهذا يدلّ على أن الأصل في هذا البناء أن يكون لأسماء الذوات، وليس لوصف المبالغة المعدول عن فاعل.

مما يَشي بأن هذا البناء فرع في إفادة معنى المبالغة، وعلى هذا يكون معنى المبالغة في الموصوف على فَعُول كأنه مادة تُستنفد في هذا الوصف وتفنى فيه[32]، فعندما نقول مثلاً: "زيدٌ فَخورٌ"، أي كأنه مادة تُستهلك في الفخر كما يُستهلك الوَجور[33] وغيره.

ويغلب اشتقاق فَعُول من الفعل الثلاثي المتعدي، وقد يُصاغُ على قلة من الرباعي، نحو[34]: «زَهُوق من أزهقَ». وقد اشتُقَّ أيضاً من الفعل الثلاثي اللازم بكثرة، نحو[35]: رَجُلٌ أثُومٌ، وأسُوفٌ، وجَزُوعٌ، وخَضُوعٌ، وفَرَسٌ جَمُوحٌ، وناقةٌ دَرُوبٌ، وشَرُودٌ...إلخ.

ومن خصائص الموصوف بهذا البناء أنه يستوي في فَعُول المذكر والمؤنث لأنه بمعنى فاعل، إذا ذُكرَ الموصوف، فنقول: رَجُلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صَبُورٌ. أما إذا حُذِفَ الموصوف تُثبتُ التاء في المؤنث، فنقول: رأيتُ صَبُورة، ومررتُ بصَبُورة[36].

4- **فَعِيل**: من أمثلته: نَصير، رَحيم، عليم، سميع، بصير، قدير، رَحيم، بصير، شهيد...إلخ.

وهذا البناء يُستعمل لمن كثُرَ منه الحدث وتكرر منه حتى صار طبيعة أو سَجيّة فيه، قال ابن طلحة[37]: «هو لمن صار له كالطبيعة»؛ لأن أصل هذا البناء للصفة المشبهة[38]، وهي ـ كما نعلم ـ ينبغي أن تكون صفة ثابتة في الموصوف بها، أي كأنها خَلْقة وسجيّة في صاحبها.

والكثيرُ الغالب من هذا البناء وغيره أن يأتي متعديًا، نحو: "المؤمن سميعٌ نداءَ الرحمنِ". لكنه قد يأتي من اللازم. والمطرد الكثير الاستعمال أن يأتي هذا البناء وغيره من أبنية المبالغة ـ كما عرفنا ـ من الثلاثي، لكنه قد يأتي مما فوق الثلاثي وهو أفْعَلَ، نحو: "نَذير من أنذرَ، وأليمٌ من آلَمَ، وسميعٌ من أسمعَ، وبصيرٌ من أبصرَ، وبشير من بشَّرَ"[39].

فَعِل: من أمثلته: لَبِق، نَهِم، حَذِر، بَطِر، أَشِر، فَطِن، خَصِم. وهو لمن كثر منه الحدث واشتد وتكرر حتى صار له كالعادة، كما قال ابن طلحة[40]: «هو لمن صار له كالعادة». فأشار في كلامه إلى الكثرة. وكل الصفات المذكورة دالة على كثرة الحدث، ولكن مصحوبة بالهيجان والخفة والحركة[41]. وأكثر ما يُشتق الوصف من هذا البناء من الفعل المتعدي، لكنه قد يأتي من اللازم، نحو: رَجُلٌ حَدِثٌ: أي كثيرُ الحديثِ حَسَنُهُ، ورجلٌ شَبِثٌ: إذا كان التشبث طبعاً له، ومكانٌ حَرِجٌ وحَرَجٌ: أي ضَيِّق، ومَطَرٌ هَطِلٌ: كثيرُ الهطَلانِ، ورجلٌ خَصِمٌ: شديدُ الخُصومةِ، وجَدِلٌ: شديدُ الجِدالِ...وغيرُها كثير[42].

4.4 صيغ المبالغة السماعية[43]:

ذكرَ الصرفيون صِيغَاً أخرى للمبالغة قليلةَ الاستعمال سُمِعت عن العرب، فوردت في أقوالهم وأشعارهم ولا يُقاس عليها، ولكن ليست كل هذه الصيغ معدولة عن الفاعل، فإن منها ما هو معدول عن الصفة المشبهة، وسأشير إلى ذلك في موضعه:

1- فِعِّيل: هذا البناء يُستعمل لمن يداوم على الشيء ويُولَع به ويكثر منه حتى صار كالعادة، نحو: صِدِّيق، سِكِّير، قِدّيس، شِرّيب، ضِلّيل، خِمّير، فِسّيق، ظِلّيم، شِرّير[44].ومنه قوله تعالى: ﴿**وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا**﴾. [مريم، 41]

2- **مِفْعيل**: نحو: مِعْطير، مِسْكين، مِسْكير، مِنْطيق(45). ومنه قوله تعالى:﴿**وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ**﴾[البقرة، 184].

3- **فُعَلَة**: نحو: هُمَزَة، لُمَزَة، لُعَنَة، ضُحَكَة، هُزَأَة. ومنه قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ**﴾[الهمزة، 1].

4- **فاعُول**: نحو: فارُوقٌ، وجاسوسٌ، وصاروخٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿**فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ**﴾[البقرة، 256].

5- **فُعُّول**(46): نحو: سُبُّوح، قُدُّوس. ومنه قوله تعالى: ﴿**هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ**﴾[الحشر، 23].

6- **فَيْعول**(47): نحو: قَيُّوم. ومنه قوله تعالى: ﴿**ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُۚ**﴾[البقرة، 255].

7- **فُعُلٌّ**(48): نحو: عُتُلّ. ومنه قوله تعالى:﴿**عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ**﴾[القلم، 13].

8- **مِفْعَل**(49): نحو: مِكَرّ، مِفَرّ، مِطْعَن.

9- **فَعّالَة**(50): نحو: عَلّامة، نَسّابة، فَهّامة.

10- **فُعَال**: نحو: طُوَال، عُجَاب، ظُراف. وهذا البناء هو مبالغة لفَعِيل الصفة المشبهة، فالأمثلة السابقة هي مبالغة الصفات التالية على الترتيب: طَويل، عَجيب، ظَريف(51). ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ**﴾[ص، 5].

11- **فُعَّال**: نحو: كُبّار، وُضّاء، قُرّاء. ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا**﴾[نوح، 22].

بعد أن تناولنا صيغ المبالغة وأبنيتها اللغوية القياسية منها والسماعية، ننتقل الآن إلى استعراض آراء العلماء حول استخدام المبالغة في قوله تعالى: ﴿*وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ*﴾، فقد شكلت هذه الآية موضعًا مهمًا للنقاش بين المفسرين واللغويين، حيث سعوا لتفسير دلالات المبالغة فيها وأبعادها البلاغية، باعتبارها من الأساليب البلاغية العميقة التي تعبّر عن نفي الظلم عن الله سبحانه وتعالى بأبلغ صورة، وقد تعددت آراؤهم في تفسير هذه المبالغة، فلم يكن اختيار لفظ "ظلّام" في هذه الآية اعتباطيًا، بل كان اختيارًا مقصودًا يعبر عن نفي الظلم بجميع صوره وأدق تفاصيله.

5. آراء العلماء في معنى المبالغة في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾:

إذا بحثنا عن السبب الذي دعا العلماء إلى الاختلاف في تخريج المبالغة في الآية الكريمة، لوجدنا أن الأصل في ذلك يعود إلى طريقة فهمهم للمبالغة في صيغة "فعّال". ففي رأيهم، إذا قيل: "زيدٌ كذّاب"، فالمعنى أن زيدًا كثير الكذب؛ لأن صيغة المبالغة تعني التكثير في صفة الشيء. لكن إذا قيل: "زيدٌ ليس كذّابًا"، فالمعنى أن زيدًا ليس كثير الكذب، لكنه قد يكون كاذبًا، أي أن نفي المبالغة لا ينفي أصل الصفة. هذا هو أصل الخلاف الذي دار بين العلماء في توجيه المبالغة في الآية، حيث سعوا إلى الخروج من هذا المفهوم الذي لا يمكن تصوره في حق الله عز وجل، فمن المستحيل أن يُفهم من الآية أن الله عز وجل قد يكون ظالماً ولو بقدر ضئيل. فما رأي العلماء المفسرين واللغويين في ذلك؟.

1.5 آراء المفسرين:

ذكر علماء التفسير آراء عدة في معنى المبالغة في الآية، كلها تعكس تأكيد العلماء على عدل الله وتنزهه عن أي ظلم، مهما كان صغيرًا أو كبيرًا.

فرأى الشنقيطي[52] في معنى المبالغة في قوله تعالى: ﴿*وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ*﴾ أن المبالغة في نفي الظلم لا تعني نفي الظلم المبالغ فيه فحسب، بل تعني نفي الظلم من أصله تمامًا. ويستند في ذلك إلى الأدلة القرآنية التي تؤكد أن الله لا يظلم مطلقًا، حتى بمقدار ذرة، مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا**﴾[النساء، 40]، وقوله: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ**﴾[يونس، 44]، وقوله: ﴿**وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا**﴾[الكهف، 49]، وقوله: ﴿**وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ**﴾[الأنبياء، 47].

ويؤكد أن المبالغة في الآية تشير إلى نفي أي ظلم عن الله، سواء أكان كبيرًا أم صغيرًا، ويعزز رأيه بأن تلك الآيات القرآنية تدل على نفي أصل الظلم تمامًا، مما يجعل صيغة "ظَلاّم" دلالة على هذا النفي المطلق.

أما الزمخشري[53]فقدعالج معنى الآية من زاويتين:

الجانب المتعلق بالعدل الإلهي: يقول الزمخشري:إن الله ليس "بظلام للعبيد" لأن تعذيب الكفار هو من العدل، كما أن إثابة المؤمنين هو من العدل. بمعنى أن الله سبحانه وتعالى لا يظلم أحدًا، فهو يُعطي كل إنسان ما يستحقه بناءً على أعماله. فعندما يعاقب الكفار، فهذا العقاب مستحقٌ وعادل، لأنهم استحقوا العذاب بسبب كفرهم وذنوبهم.

وكذلك، عندما يُثيب المؤمنين، فإنه يُثيبهم بعدل، لأنهم أطاعوه وعملوا الصالحات. إذًا، سواء في العقاب أو الثواب، الله تعالى يتصف بالعدل المطلق ولا يوجد في أفعاله ظلمٌ مطلقًا.

تفسير "ظلام" بصيغة المبالغة، وهذه نقلها عن غيره من العلماء: هناك توجيهان في تفسير "ظلّام" بهذه الصيغة: ظلام للتكثير لأجل العبيد: صيغة "ظلام" تدل على الكثرة والمبالغة، وذلك لأن العبيد "الخلق" كثيرون، فالمعنى أن الله ليس كثير الظلم للخلق جميعًا، ولو افترضنا حدوث ظلم لأعداد كبيرة من الناس، فإنه يُنفى تمامًا عن الله سبحانه وتعالى.

"العذاب شديد بحيث يكون ظلماً بليغاً لولا استحقاقه": هنا يشير إلى أن العذاب الذي يعاقب به الله الكفار هو من الشدة والعظمة بحيث لو لم يكن هناك استحقاق له، لكان معذب الكفار بهذا العذاب يُعدّ "ظلامًا" بليغ الظلم شديده. لكن، لأن الكفار يستحقون هذا العذاب بسبب كفرهم، فإن الله حينئذٍ لا يُعدّ ظالماً ولا "ظلامًا"، بل هو عادل في عقوبته. فلو عذّبهم الله بهذه الشدة والعظمة دون استحقاق، لكان ذلك ظلمًا شديدًا، لكن بما أن العذاب جاء مستحقًا، فإن الله ليس بظالم، بل عادل.

ورأى بعض علماء العربية[54]أن فَعّالاً قد تأتي للنسبة، كما استخدمها امرؤ القيس في شعره للدلالة على النسبة، وليس الفعل بحد ذاته، أي نفي نسبة الظلم إلى الله. قال[55]:

وليس بذي رُمحٍ فيطعنني به***وليس بذي سيفٍ وليس بنبَّالِ

فقوله: "وليس بنبَّال" أي ليس بذي نَبْلٍ، ويدل عليه قوله قبله:

وليس بذي رُمحٍ، وليس بذي سَيفٍ.

ورأى ابن عاشور أن المبالغة لنفي كثرة الظلم، قال[56]: «ونفي ظَلاَّم بصيغة المبالغة لا يفيد إثبات ظلم غير قوي؛ لأنّ الصيغ لا مفاهيم لها، وجرت عادة العلماء أن يجيبوا بأنّ المبالغة منصرفة إلى النفي، كما جاء ذلك كثيراً في مثل هذا، ويزاد هنا الجواب باحتمال أنّ الكثرة باعتبار تعلّق الظلم المنفي، لو قدر ثبوته، بالعبيد الكثيرين، فعبّر بالمبالغة عن كثرة إعداد الظلم باعتبار تعدّد أفراد معموله».

ورأى الشوكاني أن نفي الظلم العظيم لنفي الظلم الأصغر، قال[57]: «إن الله ليس بظلام للعبيد والتعبير بذلك عن نفي الظلم مع أن تعذيبهم بغير ذنب ليس بظلم عند أهل السنة فضلاً عن كونه ظلماً بالغاً لبيان تنزهه عن ذلك ونفي ظلام المشعر بالكثرة يفيد ثبوت

أصل الظلم وأجيب عن ذلك بأن الذي توعد بأن يفعله بهم لو كان ظلماً لكان عظيماً فنفاه على حد عظمه لو كان ثابتاً».

وهنا يشير الشوكاني في قوله إلى أن نفي الظلم عن الله تعالى ليس لأن تعذيب العباد بغير ذنب هو ظلم عند أهل السنة، بل حتى إذا كان ذلك من الممكنات، فإن الله منزّه عنه.

يفسر نفي صفة "ظلام" التي تشير إلى الكثرة في الظلم، بأن نفي الكثرة يمكن أن يُفهم أنه يوحي بوجود أصل الظلم ولو بدرجة قليلة، مما قد يُثير تساؤلاً، لكن الشوكاني يجيب عن هذا الإشكال بأن المقصود هو نفي أي نوع من الظلم مطلقاً، ولو كان عظيماً؛ لأن ما وعد الله به إذا كان ظلماً لكان ظلماً بالغاً وعظيماً، ولذلك نفاه الله عن نفسه بهذا الأسلوب.

إذًا يريد الشوكاني توضيح أن تعبير "ظلاّم" لا يفيد وجود أصل للظلم، بل يدل على نفي مطلق للظلم مهما كان تصوره، خاصة الظلم الشديد، ليؤكد تنزّه الله عن هذه الصفة تماماً.

2.5 آراء النحاة واللغويين:

<u>فَعّال للنسبة لا للمبالغة:</u>

ذهب جُلّ النحاة واللغويين إلى أن معنى المبالغة في الآية هو الدلالة على النسبة، فقوله تعالى: بظلّام، أي بذي ظُلم(58).

<u>المبالغة في نفي الظلم عن الله للتأكيد على تنزيهه المطلق:</u>

بيّن الحريري أن استخدام صيغة "فعّال" للتكثير لا يناسب وصف الله بالظلم وإن كان قليلاً، لأن الله منزه عن ذلك، قال(59): «وَسُئِلَ بعض أهل اللُّغَة عَن قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾، لمَ ورد على وزن فَعَّال الذي صِيغ للتكثير، وَهُوَ سُبْحَانَهُ منزه عَن الظُّلم الْيَسِير؟ فَأجَاب عَنهُ: إنّ أقلَّ الْقَلِيل من الظُّلم لَو ورد مِنْهُ _ وَقد جلّ سُبْحَانَهُ عَنهُ _ لَكَانَ كثيراً لاستغنائه عَن فعله وتنزّهه عَن قُبحه، وَلِهَذَا يُقَال: زلَّة الْعَالم كَبِيرَة، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ المَخْزُومِي الشَّاعِر فِي قَوْله:

العَيْبُ فِي الْجَاهِل المغمور مغمورُ ... وعيبُ ذِي الشّرفِ الْمَذْكُور مَذْكُورُ

كفوفة الظفر تخفي من حقارتها ... وَمثلهَا فِي سَواد الْعين مَشْهُورُ ».

فالحريري يرى أن حتى أقل قليل من الظلم لو صدر من الله تعالى، كان يعد كثيرًا نظرًا لكماله وتنزهه عن أي قبح. فالله سبحانه وتعالى منزّه عن الظلم تماماً، وهذا هو أساس

الإجابة، كما يظهر في البيتين اللذين أوردهما الحريري. فكلما كان الشخص أعلى مقامًا أو شرفًا، كانت أخطاؤه أو زلاته أكثر تأثيرًا في النفس.

يحاول الحريري هنا توضيح هذه المسألة بأسلوب يبرز كمال الله وضرورة فهم النصوص بطريقة تعكس هذا الكمال، ويستخدم الشعر بوصفه وسيلة توضيحية لإبراز الفرق بين القيم المتفاوتة في البشر بناءً على مكانتهم.

6. رؤية شخصية (تحليل جديد لصيغ المبالغة المسبوقة بالنفي):

لاحظنا أن كل تأويلات وتفسيرات العلماء لمعنى المبالغة كانت على اعتبار أن صيغة"فَعّال" في الآية لو عددناها للمبالغة لصار النفي مقتصرًا على الظلم المبالغ فيه فحسب، أما الظلم غير المبالغ فيه فيبقى واردًا، وهذا لا يجوز في حق اللهﷻ، إذًا لتجنّب هذا المعنى خرّج العلماء هذا المعنى على أوجه عدّة.

و لكن بعد استعراض الآراء المختلفة للعلماء حول معنى المبالغة في صيغة "بظلّام للعبيد" نصل إلى نقطة محورية تستحق التأمل، فقد أضاءت هذه الآراء جوانب مهمة وأساسية في تفسير صيغة المبالغة المسبوقة بالنفي، وكلها يحتملها المعنى بلا شك، فاللغة العربية غنية بالعمق والثراء، غير أنني _ بعد النظر والتدبر في هذه التفسيرات _ أرى أن هناك زاوية أخرى تستحق الاهتمام وتحتاج إلى المزيد من البحث والتفكير.

وفي هذا السياق، أود أن أقدم وجهة نظري الشخصية فيما يتعلق بصيغ المبالغة المسبوقة بأدوات النفي، كما في الآية الكريمة: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾، والحديث الشريف: عن أنس ﷺ قال[60]: (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا لعّاناً ولا سبّاباً). أرى أن صيغ المبالغة مثل: "ظلّام، لعّاناً، سبّاباً" تظل على بابها بوصفها صيغ مبالغة، إلا أن المبالغة هنا ليست في إثبات الصفة نفسها، بل في نفيها، وهذا يعني أن أدوات النفي مثل: "ما، لا، لن، ليس..."، التي لا تحتمل صيغتها اللغوية ما يدل على المبالغة بحد ذاتها، قد نقلت المبالغة إلى الصفة المنفية، وسأوضح رأيي هذا بمثال: لو قلتُ: "أنا لستُ كذّابًا" هنا المبالغة المسبوقة بالنفي إنما جاءت للمبالغة في نفي صفة الكذب عني، ولكن لما كانت أداة النفي لا تقبل علامة المبالغة جيء بالصفة المنفية على صيغة المبالغة، وعلى هذا

تكون "فعّال" في: "وما ربُّكَ بظلّام" للمبالغة، ولكن ليس للمبالغة في الصفة، وإنما هي مبالغة في نفي الصفة.

بمعنى أن المبالغة في الأصل هنا للنفي نفسه، لكن لما استحال إيجاد دلالة لفظية عليها في أداة النفي انتقلت المبالغة إلى الصفة، والمراد المبالغة في النفي، لا الصفة.

ومما يدعم هذا الرأي هو ما نراه من نقل في بعض التراكيب اللغوية، فالنقل من السابق إلى اللاحق أو العكس وارد في كثير من المواضع النحوية والصرفية عند وجود مانع ما، مثل: نقل لام الابتداء إلى الخبر حينما لا يقبلها المبتدأ[(61)]، أو نقل الفاء من الاسم المرفوع بعد "أما" إلى الخبر[(62)]، ونقل علامة الإعراب إلى ما بعد إلا الاسمية[(63)]،ونقل ضمير العامل المحذوف إلى شبه الجملة المتعلقة به[(64)]، وكذا نقل الحركات في المسائل الصرفية[(65)].

وعلى هذا الأساس، فإن خلاصة القول تتمثل في أنه إذا جاءت صيغة المبالغة مثبتة، فإنها تشير إلى المبالغة في إثبات الصفة للموصوف. أما إذا جاءت منفية فإنها تدل على المبالغة في نفي الصفة عن الموصوف، وعلى هذا لا يلزم عندي تأويل "ظلّام، لعّاناً، سبّاباً" باسم الفاعل؛لأنها منفية، ونفي المبالغة يعني المبالغة في نفي الصفة إجمالاً، ولا يعني نفي الصفةالمبالغ فيها مع إثبات الصفة غير المبالغ فيها، ولا يعني هذا تأويل صيغة المبالغة إلى مجرد اسم فاعل.

ولو تأملنا الشواهد الآتية لوجدنا أنه لا ينطبق عليها ما انطبق على الآية من تخريجاتهم، ولوجدنا أن المعنى المراد يقتضي المبالغة في النفي، لا المبالغة في الصفة:

قولُ ذي الإصبع العدوانيّ[(66)]:

عَفٌّ نَدُودٌ إذا ما خِفْتُ مِنْ بَلَدٍ***هُوناً فَلَسْتُ بوَقَّافٍ على الهُونِ

وقولُ زيدِ الخيلِ[(67)]:

فلَسْتُ بفَرّارٍ إذا الخَيْلُ أَحْجَمَتْ***ولَسْتُ بِكَذّابٍ كَقَيْسِ بنِ عاصِمِ

وقولُ طرفة بن العبد[(68)]:

ولستُ بحلّالِ التِّلاعِ مَخافةً***ولكنْ متى يَسترفِدِ القومُ أَرْفِدِ

وقول القُلاخُ(69):

أخا الحربِ لَبّاساً إليها جلالها***وليس بولّاجِ الخوالفِ أَعْقَلا

وإذا كان من تخريجاتهم أنها على معنى: "ذُو" في "فَعّال"، فماذا يصنعون بـ "فَعُول"؟، وذلك في مِثْلِ قَوْلِ الرّبيعِ بنِ زيادٍ(70):

أُلاقِي من رجالٍ مُنكَرَاتٍ***فأُنكرُها وما أنا بالظَّلُومِ

وقولِ كَعْبِ بنِ سعدٍ الغَنَويّ(71):

ولستُ بُمبدٍ للرجالِ سريرَتي***ومَا أنَا عَنْ أسرارِهِمْ بِسَؤولِ

لنلاحظ أن النفي في كل ما سبق لا يعني نفي الصفة المبالغ فيها دون غير المبالغ فيها، وإنما المبالغة في النفي نفسه، أي نفي الصفة بعامة، وإنما جاءت الصفة بصيغة المبالغة لتعذر إيجاد علامة تدل على المبالغة في أداة النفي، سواء أكان حرفاً، مثل: "لا، وما"، أم فعلاً، مثل: "ليس".

ويزيد هذا المعنى تأكيدًا دخول الباء على "ظلام" في قوله تعالى: "وما ربك بظلام للعبيد"، إذ إنها تفيد تقوية النفيوتثبيته على وجه القطع، لتدل على نفي الظلم مطلقًا، قلّ أو عظم، فلا يبقى مجال لتوهم أي نسبة له إلى الله سبحانه ولو بأدنى درجاته.

فإذا أمكن قبول هذا التوجيه في المبالغة القياسية _ كما سبق _ أمكن قبوله في المبالغة في الأفعال ذات التضعيف، كما في: "يَهِدِّي" من قوله تعالى:﴿**أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ**﴾[يونس، 35]؛ وعليه تكون المبالغة في نفي الاهتداء عن الأصنام، وليس في نفي الاهتداء المبالغ فيه، مع احتمال تحقق الاهتداء غير المبالغ فيه.

أما بخصوص الرد على تأويل النحاة للمبالغة في: "بظلّام للعبيد" بالنسب بمعنى "ذي ظلم"، فيمكن أن نقول: ما الفائدة من التنوع الصرفي بين "كاذِب" و"كَذُوب" إن كان كلاهما يعني "ذو كذب"؟ إنما لجأ النحاة لهذا التأويل حين يتعلق الأمر بالنسب في المِهَن أو الحِرَف مثل: "خَيّاط، حائِك، حاجِب". غير أن تأويل "خَيّاط" بـ "صاحب خياطة" لا يعني إلغاء المبالغة كما يتوهّمُ البعض؛ لأن تسمية الخيّاط جاءت لكثرة مزاولته لهذا الفعل. وبناءً عليه، لا يكون تأويل "ظلام" بـ "ذي ظُلْم" مخرجًا من معنى المبالغة في الآية، وإلا فما الحاجة إلى استخدام صيغة "فَعّال"؟ يبدو أن الإجابة عن هذا السؤال تتعذر وفق تأويلهم.

لكن إذا أخذنا بالرأي الذي طرحته، نجد الجواب واضحًا، وهو المبالغة في النفي؛ لأن الضابط عندي أن المبالغة إذا جاءت بعد النفي، فهي ليست في إثبات الصفة بل في نفيها، أي إن النفي يتسع ليشمل نفي الصفة المبالغ فيها نفسها، لذا، عندما تأتي صيغة "فَعُول" في سياق نفي، فإنها تشير إلى المبالغة في النفي، وليس مجرد النفي البسيط. ومن هنا، يصعب قَبول تأويل "ظَلُوم" بـ "ذي ظُلم" دون مُراعاة تكثير الفعل؛ لأن صيغة "فَعُول" ليست عبثًا في مثل هذا السياق، بل تأتي لتحقيق غرض المبالغة في النفي.

وفي سياق تحليلي لمعنى المبالغة في الآية الكريمة: "بظلّام للعبيد"، وجدتُ أن ما توصلت إليه يتوافق مع ما ذهب إليه الدكتور الجليل فاضل السامرائي، إذ يشارك ذات الرؤية التي ترى أن المبالغة هنا تُفهم على نحو دقيق يتجاوز المعنى السطحي، مما يعزز وجهة النظر التي أتبناها ويدعم التحليل اللغوي الذي قدمته في هذا السياق. يقول[72]: «يبقى السؤال لماذا جاءت "يَهِدِّي" هي فيها تضعيف الدال في حين أن "يهتدي" ليس فيها تضعيف الدال والتضعيف يفيد المبالغة، أي بالغ في عدم اهتداء هؤلاء، فلماذا بالغَ هنا في الآية؟.

هنا يتكلم عن الأصنام والأصنام ليست كالبشر لأنها غير قادرة على فعل شيء ولم يرد في القرآن نفي الهداية عن الأصنام إلا في هذه الآية. في كل القرآن ورد نفي الهداية عن البشر فجاء بلفظ يهتدي وتهتدي. وإذا فقدَ السمع والبصر مبالغة في عدم الهداية، لذا المبالغة في عدم الهداية جاءت كلمة "يَهِدِّي"، فكيف تهتدي الأصنام؟!، لذا اقتضى المبالغة».

فقول د. السامرائييوافقني في كلا الأمرين:

1- في أن التضعيف دليل على المبالغة.

2- في أنالمبالغة بعد النفي تعني المبالغة في النفي، ولا يقتصر النفي على الصفة المبالغ فيهافحسب دون نفي الصفة المعتادة، لذلك قال: "أيْ بالغَ في عدم اهتداءِ هؤلاء".

ولوطبقنا هذا على: "وما ربُّكَ بظلام للعبيد" لقلنا: "مبالغة في عدم الظلم"، أي مبالغة فينفي الظلم عن الله تعالى.

أما لو عددنا المبالغة في الصفة نفسها، وليس في نفيهالصار النفي مقتصراً على الصفة حال المبالغة فحسب، أي: "ظلّام"، أما الصفة غير المبالغ فيها، أي: "ظالِم"،فتظل واردةً بحسب هذا التأويل، وهذا لا يصح بحق الله عزّ وجلّ بلا شكّ، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

وهذا ينسحب على الفعل: "يَهِدِّي" إذ لو عددناالمبالغة في الفعل لصار النفي مُقتصراً على

المضعف "يهدّي" فحسب، أما الفعل غير المضعّف "يَهْتَدي" فليس بالضرورة أن يشمله النفي، وهذا لا يستقيم؛ لأن الأصنام ليس لها أدنىنوع من الاهتداء. ولكننا إذا قلنا: إن المبالغة سواء أكانت في فعل أم في صفة إذا جاءتبعد النفي، فإنها تفيد المبالغة في النفي، لو قلنا ذلك لاستقام المعنى على الآيتين: "يَهِدِّي، ظَلّام"، وكذا بقية الحالات المشابهة، كالشواهد الشعرية التي أوردتها، ولَمَااحتجنا إلى تخريجات مُتَكَلَّفة إن انطبق أحدها على موضع لم ينطبق على الآخر، بدليل أنالتأويل بذي ظُلْمٍ لا يمكن أن ينطبق على المبالغة حال الفعل، مثل: "يَهِدِّي".

والتخريجعلى أساس كثرة العبيد لا يمكن أن ينطبق على المبالغة في المواضع الأخرى،وهكذا...

وممن ألمح إلى هذا الرأي أيضًا ابن عاشور الآنف الذكر، فابن عاشور يرى أن المبالغة منصرفة إلى النفي، ولكنه لا يشير إلى استحالة إيجاد دلالة لفظية على المبالغة في أداة النفي، لكن الفرق أنه لم يفصل ويشرح بعمق كيف انتقلت المبالغة إلى الصفة ظلّام، كما فصَّلتُ وذكرتُ بأن اللغة لا تمتلك أداة تعبر عن هذه المبالغة، لذلك انتقلت إلى ظلّام، لكن المقصود والأصل أن المبالغة في النفي نفسه لا في الصفة.

إذًا، المعنيان يتفقان في الجوهر، لكن المعنى الذي ذكرتُه يقدم تفسيرًا أكثر دقة لكيفية انتقال المبالغة من أداة النفي إلى الصفة. وهذا التوضيح يُعزز المعنى الذي ذكره ابن عاشور، ولكنه يضيف بعدًا دلاليًا أعمق للنظر في وظيفة المبالغة في السياق.

ولذلك أميل إلى المعنى الذي ارتأيت لورود شواهد وأدلة تثبته، ولأنه ينطبق على كل أسلوب مبالغة مسبوق بأداة نفي كما وضحت سابقًا. وميلي هذا لا ينقص من قيمة وأهمية المعاني التي أتى بها علماؤنا الأجلاء، بل هو دعوة إلى تقدير البعد البلاغي الذي يجسد كمال الصفات الإلهية، ويعكس مدى دقة وعظمة اللغة العربية في التعبير عن عظمة الخالق.

7.خاتمة:

في ختام هذا البحث نجد أنفسنا أمام موضوع غاية في الأهمية، وهو معنى المبالغة في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾. لقد استعرضنا بعمق الآراء المتباينة للعلماء والنحاة حول هذا المعنى، وتوصلنا إلى نتائج تعزز من فهمنا لجلال الله وعظمته، وهي:

1. تباين التأويلات: شهدنا اختلافات جذرية في توجيه معنى المبالغة بين العلماء، حيث عدَّ بعضهم أن "ظلام" دالة على النّسبة، في حين رأى آخرون أنها تبدي نفي الظلم تمامًا.

2. المبالغة في النفي: توصلنا إلى فهم جديد يعزز من دلالة المبالغة في نفي الظلم، مؤكدين على أن صيغة "فَعَّال" ليست مجرد تعبير عن الكثرة، بل تمثل تأكيدًا على عدم وجود الظلم في حق الله تعالى.

3. أهمية السياق: أبرز البحث دور السياق اللغوي في تشكيل المفاهيم وتوجيه التفسيرات، مما يفتح المجال لمزيد من التحليلات.

4-دور الباء في تأكيد النفي :جاءت زيادة الباء في "بظلام" لتؤدي دورًا بلاغيًا مهمًا، إذ لم تقتصر على مجرد الربط، بل عمقت دلالة النفي، فجعلته أشد إحكامًا واستغراقًا، مانعةً أي احتمال لنسبة الظلم إلى الله، ولو بأدنى صورة.

5- جمال التعبير القرآني: لعل المعنى الذي ارتأيته يضفي قوة بلاغية تبرز جمال التعبير القرآني، وتعمق الفهم لدى المتلقي، فتجعل النفي أكثر تأثيرًا في النفوس، وتؤكد كمال عدل الله المطلق.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصي بما يلي:

1. استمرار البحث: ضرورة توسيع دائرة البحث في مواضيع المبالغة في النصوص القرآنية، لاستكشاف أبعاد جديدة ومغزى أعمق.

2. تطوير المناهج التعليمية: إدراج موضوعات تحليل اللغة القرآنية في المناهج الأكاديمية، لتعزيز قدرة الطلاب على فهم النصوص من زوايا متعددة.

3. تشجيع الحوار العلمي: تعزيز النقاشات الأكاديمية بين الباحثين في مجالات لغة القرآن وعلومه، لتبادل الأفكار وتطوير المعرفة.

بهذا يبقى كتاب الله محط أنظارنا، ودائمًا ما يحمل لنا من العجائب ما يستحق التأمل والتفكر. إن هذه الدراسة ليست نهاية المطاف، بل هي بداية جديدة لاستكشاف عالم المعاني في القرآن الكريم، ولعلها تحفز الباحثين على الغوص في عمق هذه النصوص، كاشفين عن روائعها وجمالياتها المتعددة.

8. مراجع البحث وإحالاته :

(1)– ينظر: حلواني، محمد خير، الواضح في علم الصرف،دار المأمون للتراث، دمشق، ط4، (1407هـ - 1087م)، ص174.

(2) –ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مكة المكرمة، ط1، (1402 هـ - 1982 م)، ص 2227. وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط5، (1966م)، ص 2/ 266، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط16، (1974م)، ص 3/ 134.

(3) –ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص 2228 وما بعدها. وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 2/ 267 وما بعدها، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3/ 135 وما بعدها.

(4)– ينظر: المعافري،الأفعال، تحقيق حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، (د ط)، (1395 هـ- 1975 م)، 3/ 291.

(5) -ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (1883م)، (بلغ).

([6]) – حبنكة، عبد الرحمن، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، ط1، (1416 هـ - 1996 م)، 2/ 450.

(7) – الطنطاوي، محمد، تصريف الأسماء، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط6، (1408 هـ)، ص 87.

(8)– سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408 هـ - 1988 م)، 110/1.

(9) –سيبويه، الكتاب، 382/3.

(10) –انظر على سبيل المثال: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط 28، (1414 هـ - 1993 م)، ص 193. والحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، علق عليه علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروتي، دمشق، ط2، (1420 هـ - 1999م)، ص 129 – 130. وشلاش والفرطوسي، المهذب في علم التصريف، مطابع بيروت الحديثة، بيروت، ط1، (2011م)، ص 240. والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، (2003م)، ص 186. والحسون، خليل، سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (2009م)، 10 – 12.

(11) –ينظر: الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار المسيرة، عمّان، ط1، (2008م)، ص 75.

(12)– ينظر:العصيمي، خالد بن سعود، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعًا ودراسة وتقويمًا، (د ط)، (د ت)، ص 456. والحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 187.

(13)– نقلاً عن: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 15، (د ت)، 3/ 258.

(14) –ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 111.

(15)- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت)، 3/ 161. والسامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، دار عمّار، عمان، ط2، (1428 هـ – 2007م)، ص94.

(16)–ينظر: ابن سيده، المخصص، تحقيق خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (1417هـ 1996م)، 4/ 399. وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1422 هـ - 2001 م)، 3/ 480. والأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (1395 هـ - 1975 م)، 2/ 84 – 85.

(17) –ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (1399هـ – 1979م)، 5/ 88.

(18) –ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ص 108.

(19) –ينظر: ابن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، (1407 هـ – 1987م)، ص 5، 95. وابن مالك، شرح الكافية الشافية،ص 60. والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د ط)، (د ت)، 2/ 77. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 6/ 60.

(20) –ينظر: الفارابي، ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط1، (1424 هـ - 2003 م)، 1/ 330 – 331.

(21) –ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 112، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، (د ط)، (1980م)، 2/ 193، والبائكة: الناقة السمينة. انظر: ابن منظور، لسان العرب، (بوك).

(22) –ينظر: سيبويه، الكتاب، 110/1، 3/ 384، والفارابي، ديوان الأدب، 1/ 308. وابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخر، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، 3/ 17، والحريري، القاسم بن علي، درّة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، (1998/1418هـ)، ص106. والسيوطي، همع الهوامع، 5/ 88.

(23)– ينظر: الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، الجزء الثاني، 1408هـ، ص 14.

(24) –ينظر: الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص 30 وما بعدها.

(25) –ينظر: الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، 2/ 180.

(26) –سيبويه، الكتاب، 4/ 12.

([27])– ينظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب، 1/ 313.

([28]) –ينظر: الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، 2/ 138.

([29])– نقلا عن سيبويه، الكتاب، 1/ 111

([30]) –الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 106.

([31]) –الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، 1/ 162.

([32]) –ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ص 115.

([33]) –الوَجُور: دواء. انظر: ابن منظور، لسان العرب، (وجر).

([34]) - الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص 25.

([35]) – ينظر: الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص 25.

([36])–ينظر: قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1988م. ص 115.

([37]) –السيوطي، همع الهوامع، 5/ 88.

([38]) –السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ص102.

([39])– ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 2/ 1034.

([40]) –السيوطي، همع الهوامع، 5/ 88

([41]) –ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 17 -20، والأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب 1/ 143 – 144

([42]) –الفارابي، ديوان الأدب، 1/ 248.

([43]) –ينظر: الخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف، دار العروبة، الكويت، ط1، (1424 – 2003م)، 1/ 469 وما بعدها.

([44]) –ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخر، دار المعارف، القاهرة، ط4، (د ت)، ص 219. والفارابي، ديوان الأدب، 1/ 339 – 340. وابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، (د ت)، 3/ 267.

([45]) –ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 245. والخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف 1/ 469.

([46]) –ينظر: الخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف، 1/ 472. والثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص 85 وما بعدها.

[47] –ينظر: الزجاجي، اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف، (1394 هـ – 1974م)، ص 173. والأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، (د ط)، (د ت)، 2/ 277.

[48] –ينظر: الفارابي، ديوان الأدب، 2/ 1، والخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف 1/ 473

[49] –ينظر: الفارابي، ديوان الأدب، 3/ 53، والخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف، 1/ 473.

[50] –ينظر: الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، 1/ 162، والخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف 1/ 473.

[51] –ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ص 103، والخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف، 1/ 471، وحلواني، محمد خير، الواضح في علم الصرف، ص 185.

[52] –ينظر: الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (1415 هـ - 1995 م)، 7/ 32.

[53] –ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، ط3، (1407 هـ - 1987 م)، 2/ 229.

[54] – ينظر: سيبويه، الكتاب، 110/1، 3/ 384، والمبرد، المقتضب، 161/3.

[55] –امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، القاهرة، (د ت)، ص 379.

[56] –ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ط)، 1984م، 10/ 42.

[57] –الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1414هـ، 1/ 465.

[58] – ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 4/ 1963، وابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، (1420 هـ - 2000 م)، ص 571، والمرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، (1428هـ - 2008م)، 3/ 1467، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك وآخر، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، ص 150، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4، 168، والجيش، ناظر، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط1، 1428 هـ، 9/ 4738، والأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1421هـ- 2000م)، 2/

611،والفارضي، محمد، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (1439 هـ-2018 م)، 4/ 318.

([59]) –الحريري، درّة الغواص في أوهام الخواص، ص 106.

([60]) – صحيح البخاري برقم 5699، 5/ 2247

([61]) – ينظر: الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض القوزي، ط1، (1410هـ - 1990م)، 2/ 108، والفارسي، أبو علي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، عمّان، (د ط)، (2002م)، ص 120، وابن جني، الخصائص 1/ 315، والعكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، حققه د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ 1995م، 1/ 216، وشرح المفصل لابن يعيش 5/ 148

([62]) – ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 510، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك 4/ 69

([63]) – وذلك عندما تكون إلا وصفية بمعنى غير، كقول الشاعر: أُنِيخثْ فألقتْ بلدَةً فوقَ بلدةٍ***قليلٌ بها الأصواتُ إلا بغامُها. كأنه قال: قليلٌ بها الأصواتُ غيرُ بغامِها. أراد ما بها صوتٌ مغايرٌ لبغامِها. انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وآخر، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، (1410 هـ - 1990 م)، 2/ 300، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، (1418 - 1445 هـ)، 8/ 286، والجيش، ناظر، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، مصر، ط1، 1428هـ، 5/ 2191.

([64]) – قال ابن بابشاذ: « والنوع الثاني ما يعمل بمعنى الفعل وليس بمشتق، وإنما هو واقع موقع المشتق. وذلك كل ظرف وقع صفة أو صلة أو حالًا أو خبرًا فإنه يعمل في الأحوال النصب. مثال ذلك: زيد عندك ضاحكًا. فـ «عندك» عمل في «ضاحك» النصب، لأنه وقع موقع المشتق. فالأصل: زيد مستقر عندك، حذفت الاستقرار وأنبت «عندك» منابه، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى هذا الظرف الذي قام مقامه. وصارت الحال التي هي «ضاحكًا» حالًا من ذلك المضمر المستتر في الظرف. وذلك المضمر مرفوع بالظرف، لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال». انظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977م، 2/ 402.

([65]) - نقل الحركات في المسائل الصرفية هو مفهوم يتعلق بتغيير موقع الحركة من حرف إلى آخر وفقًا لقواعد معينة، وذلك لأسباب تتعلق بالتخفيف أو تسهيل النطق. يُعدُّ هذا من الأساليب التي لجأت إليها العرب لتخفيف الثقل على اللسان، ونجده في مواضع متنوعة في الصرف، منها: اسم المفعول من الفعل الأجوف، مثل: مَعُود، والمصدران اللذان على إفْعَال أو استِفْعال، والاسم الذي يشبه الفعل المضارع في

وزنه، ونحو: يَقُولُ، يَبيعُ، يَخافُ... إلخ. انظر للاستزادة: الأستراباذي، رض الدين، شرح الشافية 3/ 144 وما بعدها.

(66) – ينظر: العدواني، ذو الإصبع، ديوان ذي الإصبع العدواني، تحقيق عيد الوهاب العدواني وآخر، مطبعة الجمهور، الموصل، (1393هـ – 1973م)، ص 94، وتاج العروس (عفف). والنَّدُود: النَّفُور، والهُون: الذُّلّ. انظر: لسان العرب (ندد) و (ذلل).

(67) – ينظر: زيد الخيل، ديوان زيد الخيل الطائي، صنعه د. نوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف، (د ط)، (د ت)، ص 99، وفيه برواية: بوقّاف بدلاً من: بفرّار. وجمهرة الأمثال 174/2. وأحجمت: أي تراجعَتْ. انظر: اللسان (حجم).

(68) – ينظر: طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، شرحه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، (1423هـ – 2002م)، ص 24. التِّلاع: جمع تَلْعَة، وهي الأرضُ المرتفعةُ الكثيرةُ الماءِ. استرفَدَ القومُ: طلبوا العَوْنَ. انظر: اللسان (رفد).

(69) –سيبويه، الكتاب، 1/ 111.

(70) – ينظر: المفضل بن سلمة، الفاخر، تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1، 1830هـ، ص228، وخزانة الأدب 8/ 370

(71) – ينظر: الأصمعي، عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخر، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م، ص 76.

(72) – السامرائي، فاضل، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل – محاضرات، (د ت)، https://thahabi.org/book/6019/read/688

9. قائمة مصادرومراجع البحث:

-الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1421هـ- 2000م).

-الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (1395 هـ - 1975 م).

-امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، القاهرة، (د ت).

-الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، (د ط)، (د ت).

-الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، (1418 - 1445 هـ).

-ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977م.

-البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط5، (1414 هـ - 1993 م).

-الثبيتي، عياد، صيغ المبالغة بين القياس والسماع، بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، الجزء الثاني، 1408هـ.

-ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، (د ت).

-ابن جني، عثمان، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، (1407 هـ – 1987م).

-ابن جني، عثمان، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخر، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.

-الجيش، ناظر، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط1، 1428 هـ.

-حبنكة، عبد الرحمن، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، ط1، (1416 هـ - 1996 م).

-الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، (2003م).

-الحريري، القاسم بن علي، درّة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، (1998/1418هـ).

-الحسون، خليل، سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (2009م).

-حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 15، (د ت).

-حلواني، محمد خير، الواضح في علم الصرف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط4، (1407هـ - 1987م).

-الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، علق عليه علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروتي، دمشق، ط2، (1420 هـ - 1999م).

-الخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف، دار العروبة، الكويت، ط1، (1424 – 2003م).

-ذو الإصبع العدواني، ديوان ذي الإصبع العدواني، تحقيق عيد الوهاب العدواني وآخر، مطبعة الجمهور، الموصل، (1393هـ – 1973م).

-الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار المسيرة، عمّان، ط1، (2008م).

-الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف، (1394 هـ – 1974م).

-الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، ط3، (1407 هـ - 1987 م).

-زيد الخيل، ديوان زيد الخيل الطائي، صنعه د. نوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف، (د ط)، (د ت).
-السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، دار عمّار، عمان، ط2، (1428 هـ – 2007م).
-ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخر، دار المعارف، القاهرة، ط4، (د ت).
-سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408 هـ - 1988 م).
-ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (1417هـ 1996م).
-السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د ط)، (د ت).
-السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (1399هـ – 1979م).
-شلاش والفرطوسي، المهذب في علم التصريف، مطابع بيروت الحديثة، بيروت، ط1، (2011م).
-الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (1415 هـ - 1995 م).
-طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، شرحه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، (1423هـ – 2002م).
-الطنطاوي، محمد، تصريف الأسماء، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط6، (1408 هـ).
-ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ط)، 1984م.
-الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1414هـ.
-العصيمي، خالد بن سعود، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعًا ودراسة وتقويمًا، (د ط)، (د ت).
-ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط16، (1974م).
-ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، (د ط)، (1980م).
-العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، حققه د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، (1416هـ 1995م).
-الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط 28، (1414 هـ - 1993 م).

-الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط1، (1424 هـ - 2003 م).
-الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض القوزي، ط1، (1410هـ - 1990م).
-الفارسي، أبو علي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، عمّان، (د ط)، (2002م).
-قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1988م.
-الفارضي، محمد، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (1439 هـ-2018 م).
-ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وآخر، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، (1410 هـ - 1990 م).
-ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د ط)، (1982م).
-المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ط)،(د ت).
-المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، (1428هـ - 2008م).
-المعافري، سعيد بن محمد، الأفعال، تحقيق حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، (د ط)، (1395 هـ - 1975 م).
-المفضل بن سلمة، الفاخر، تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1، 1830هـ.
-ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (1883م).
-ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، (1420 هـ - 2000 م).
-ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط5، (1966م)، ص 266/2.
-ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك وآخر، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
-ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1422 هـ - 2001 م).